جولة الملك حسين الخليجية

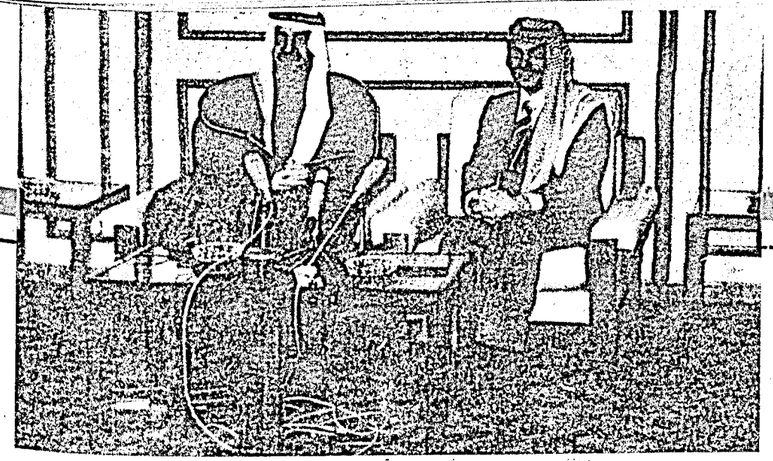

الملك حسين والسيد حافظ الاسد : تأييد لدور حكام دمشق

استقطاب المزيد من الدعم الرجعي لحكام دمشق

لم يترك الملك حسين للمراقبين السياسيين فرصة التكهن بموقع الصراع في لبنان ، في برنامج زيارته الخليجية التي اختتمها في سلطنة عمان قبل بضعة ايام . فالتصريحات التي ادلى بها وهاجم فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وما قاله في موقف القاهرة من القضية والتدخل السوري في لبنان وفي اتفاقية سيناء ، كان كافيا لتأكيد غرضه في استقطاب مساندة عربية اوسع لدور دمشق المتآمر واجهاض مقررات وزراء خارجية جامعة الدول العربية ، والتي تقضي في احد بنودها ، بانسحاب القوات السورية من لبنان .

لقد شملت جولة حسين الخليجية كل من السعودية والكويت والبحرين وعمان ، حيث اجرى محادثات اعطيت عنوان «العلاقات الثنائية» الفضفاض ، ولكن قضية الصراع في لبنان كانت موضوعا اساسيا . وانعكس مسعى حسين لصالح حكام دمشق لدى هذه البلدان الخليجية ، في التصريحات التي ادلى بها لصحيفة فايننشيال تايمز » اللندنية ، والتي تبنى فيها مبررات وحجج الغزو السوري المساند للانعزاليين اللبنانيين، وتدعو الى التفاف عربي حول هذا الدور السوري على ضوء فشل المحاولة الاخيرة في الرياض لوضع حد للخلافات بين نظامي الاستسلام في القاهرة ودمشق ، وبالتالي استمرار انقسام الرجعية العربية حول حدود الدور السوري في لبنان .

لقد اجتر الملك حسين ما كان قد صرح به في شهر تموز الماضي ، وما يدأب على تكراره اعلام دمشق واعلام جبهة الكفور الانعزالي ، من ادعاء مسؤولية المقاومة الفلسطينية في الحرب الدامية في لبنان ، مدعيا بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي « تقود القتال» في لبنان في الوقت الذي يواجه فيه الشعب الفلسطيني وثورته ـ مع الحركة الوطنية اللبنانية ـ اعثر مؤامرة على مصيره ، دخلت حدود حرب ابادة عنصرية ضده .

ان التنسيق السوري ـ الاردني ـ الكفوري ، واضح المعالم في مزاعم الملك حسين التي عممها بواسطة الصحيفة البريطانية . فهو يدعم الهجمة السورية ومزاعم الفاشيين في لبنان ، وحرصهما المفهوم على تصوير ان الصراع هو لبناني ـ فلسطيني ، وان ضحيتهما هي « الطرف المعتدي» لا المعتدى عليه والمستهدف من هذه المؤامرة المستمرة في لبنان . وليس غريبا على الاداة الرئيسية لمجزرة ايلول ١٩٧٠ في الاردن ، ان يرى في دفاع الثورة الفلسطينية عن وجودها وعن شعبها ، ضد ادوات المؤامرة ، المحلية والسورية، قتالا من جانبها ، « في سبيل قضية خاطئة » حسب تعبيره !

والتنسيق السوري ـ الاردني المستمر من اجل تمرير المؤامرة في لبنان ، واضح في « تحذير » الملك حسين من « الانقسامات العربية بسبب لبنان ...» ، وفي اعرابه عن « مرارته الكبيرة » من دور مصر « المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان » . واطلاقه هذه التصريحات خلال جولته الخليجية تؤكد بأنه قد سعى لدى حكام هذه البلدان من اجل تحويل تأييدهم لمقررات الجامعة العربية فيما يتعلق بالغزو السوري للبنان ، الى تأييد لهذا الغزو ووضع الخلافات التكتيكية بين هذه الانظمة الرجعية والمستسلمة ، وطموحات الهيمنة لديها ، جانبا ، لصالح استكمال مخطط تصفية او تحجيم المقاومة الفلسطينية وسحق الحركة الوطنية اللبنانية ، بقيادة حكام دمشق .

وليس تهجم الملك حسين بالذات على « اتفاقية سيناء » (!) وهو الموغل في تآمره على قضية فلسطين وفي تبعيته للارادة الامبريالية الاميركية سوى دليل على مدى صلته الوثيقة المتزايدة وتنسيقه مع حكام دمشق ، وعلى طموح النظام الهاشمي والدور المرسوم له ، لتأديته في مرحلة ما بعد اتمام المؤامرة ضد الثورة الفلسطينية في لبنان ، حسب المخطط الاميركي .

فالملك حسين كما دلل في التغيير الوزاري المفاجيء الذي اجراه في الشهر الماضي ، في تأييده لدور حكام دمشق التنفيذي لمخطط تصفية الثورة الفلسطينية في لبنان يمني نفسه بنجاح اهداف حكام دمشق والانعزالية اللبنانية ، وخلق الظرف المؤاتي له ، ليعود مرة اخرى الى المطالبة بأن يكون الممثل البديل عن منظمة التحرير لشعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين ، وتمهيد السبل بالتالي لتنفيذ المشاريع التصفوية على شاكلة المملكة المتحدة والاتحاد الكونفدرالي ، او غيرها من الصيغ المشبوهة التي يضعها الاستراتيجيون الاميركيون لتصفية القضية الفلسطينية وارساء قواعد «السلام الاسرائيلي» في المنطقة .

■■

حكومة خليفاوي : لا جديد في دمشق

التغيير الوزاري الذي اجراه رئيس النظام السوري في ادوات حكمه ، بأقالة محمود الايوبي بعد ثلاث سنوات ونصف تقريبا من توزيره ، واعادة تكليف وزير الداخلية السابق في اولى حكوماته اللواء عبد الرحمن خليفاوي اسفر عن تشكيل حكومة من ٣٦ وزيرا نصفهم عن رجالات الحزب الحاكم والنصف الاخر عن بعض الاحزاب والقوى الذيلية لهذا النظام . واحتفظ المقربون من الاسد شخصيا كخدام وطلاس واحمد اسكندر بوزاراتهم لما كانوا قد حققوه من « نجاح منقطع النظير » في تأدية مهامهم الخيانية في تنفيذ المؤامرة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

كان يمكن لهذه الاجراءات ان تمر دون « ضجيج مفتعل » في بعض الاحيان في الظروف العادية ، لو لم تترافق هذه الاجراءات مع تأجيل اجتماعات ما تسمى « باللجنة الرباعية » التي نص عليها ما يسمى « بالاتفاق الاخير » بين النظام السوري

المعاهدة الثلاثية الرجعية

النميري يدفع الفاتورة السعودية

لا يزال طاغية السودان يحاول التخلص من شباك الموقف المعقد الحرج الذي دفعه فيه حليفه الاكبر في الرياض رغم حملة القمع الدموية التي شنها ضد المعارضة ، وقد نفذ حكم الاعدام حتى الان ، بالعشرات من السودانيين ، بعد ادانتهم في « محاكمة » بتهمة الاشتراك بمحاولة الانقلاب الفاشلة في مطلع شهر تموز الماضي ، ولا يزال حكم النميري يتخبط في محاولة تدعيم مركزه وتطمين السعودية بأنه قادر على ذلك ، وبانه على عكس قناعتها ، يستطيع في الوقت نفسه ، لجم الحركة الجماهيرية واستئصال طلائعها النضالية .

ولعل ابلغ صور هذا الارتباك الذي وقع فيه الطاغية السوداني بسبب محاولة الرياض لاطاحة به ـ والتي افشلها تدخل حكم السادات ـ ،الحملة الاعلامية التي تشنها الخرطوم ضد من تصفهم باعداء السودان ، والتي شملت بريطانيا في قائمة واحدة مع الاتحاد السوفياتي وليبيا !!

وشهدت مدينة الخرطوم وام درمان تظاهرات معادية لبريطانيا ، وحملات اعلامية هاجم فيها عدد من كبار الموظفين السودانيين ، الحكومة البريطانية بسبب موقفها المؤيد للصادق المهدي ، رئيس الوزراء السابق ، الذي اعترف بمسؤوليته عن محاولة الانقلاب الفاشلة . وكان النميري قبل التعرض لبريطانيا ، قد ادعى بأن موسكو وطرابلس الغرب هما وراء المحاولة الانقلابية التي اجهضها تدخل القوات المصرية لصالحه .

وكان طاغية السودان قد سارع فور فشل المحاولة الانقلابية الى اتهام ليبيا بتدبير وتمويل الانقلاب وتقدم بشكوى ضدها الى مجلس الامن على اساس هذه المزاعم . ولكن افتضاح دور العربيةالسعودية الرئيسي ، والذي اكده الصادق المهدي نفسه (في مؤتمر صحفي عقده في لندن) وهو رجل السعودية ، حمل نميري الى سحب الشكوى رغم انه استغل الفرصة لمواصلة الحملة العدائية التحريضية ضد الحكم الوطني الليبي ، بمشاركة الابواق الرجعية العربية الاخرى التي تواصل شن حملة اعلامية منسقة ، مشبوهة ، ضد ليبيا .

لقد فوجيء النميري كما فوجيء السادات معه عندما تأكدا من كون السعودية ، لا ليبيا ، هي وبعض قادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ولكن مهما يكن من امر هذه الترتيبات الحكومية فان النظام السوري ما زال جادا في سياسته التآمرية والعدوانية ، واستكمال كافة حلقات المؤامرة ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، « وستبقى مواقف النظام السوري ثابتة بالنسبة للقضايا الاساسية في المنطقة ولا يمكن ان تتغير هذه المواقف في اي ظرف من الظروف ». هذا ما شدد عليه الاسد في كلمته التي القاها في الاجتماع الاول لمجلس وزراء النظام كما اكدت مصادر رسمية سورية ان الوزارةالجديدة ستواصل السياسة الخارجية عينها للحكومة السابقة .

وتؤكد بعض المصادر جدية هذا الاعلان الواضح من قبل النظام نفسه والا لكان قد اجرى تغييرا شاملا وزارات الخارجية والدفاع والاعلام ايضا . لقد جاءت هذه الاجراءات لاعادة ترتيب الوضع الداخلي للنظام السوري في مواجهة انعكاسات السياسة الخارجية المشبوهة ، والفساد المستشري على صعيد الداخل ، وتأثيرهما في ابراز عدة ظواهر باتت « مقلقة » لاستكمال حلقات المؤامرة . كما جاءت لوضع حد للتدهور الذي بدأ يفعل فعله في تقويض بنية هذا النظام المتآمر العميل لهذا فكان لا بد من ايجاد قبضة « حديدية » متمثلة « بتوظيف » اللواء خليفاوي مع تغييرات طفيفة في التشكيل الحكومي تطال بعض مراكز القوى في حزبه الحاكم ، بأسترضاء البعض ومنحهم الامتيازات الرسمية كالوزراء الاربعة الذين بلا وزارة ، واقصاء البعض الاخر . عدا ان الوزارة المستقيلة كانت قد « حققت المخططات الموضوعة ، وادت دورها كاملا » كما يقول عدنان عمران سفير النظام السوري في لندن .

وتبقى المراهنة من قبل « البعض » على ان خليفاوي ، ربما كان « يختلف عن سبقه » وانه شيء اخر غير هذا النظام و « ضد التدخل في لبنان » ، مراهنة خاسرة لا ريب فيها ، فلا يمكن ان يخرج عن هذا النظام العميل الا خطوات اخرى على طريق التآمر والاستسلام مستندا الى قدرته في حسم الخلافات الهامشية داخليا وتخفيف النقمة الشعبية المتزايدة مع كل خطوة مشبوهة يخطوها نظام التآمر في دمشق ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في مسيرتهما النضالية المشتركة .

التي دبرت المحاولة الانقلابية لاستبدال النميري برجلها الصادق المهدي . ولكن راح العجب عندما عرف السبب . والرياض التي يعتمد حكم السودان كلية ، على مساعداتها الاقتصادية ، كانت في مواقع من يستطيع ان يتحمل الصراحة التامة مع طاغية السودان : ان حكم النميري ضعيف ، لا يتمتع بالشعبية . وهذا الضعف يساعد في نمو الحركة الجماهيرية وطلائعها التقدمية ، وفي تفجير الانتفاضات الجماهيرية ، وان السعودية كقائدة للانظمة الرجعية العربية يهمها تعزيز هذه الانظمة وحماية بقائهاواستمرارها بغض النظر عن الاشخاص ...

والمعاهدة العسكرية الثلاثية التي عقدهاالنميري والسادات والملك خالد على اثر جلسة « المصارحة» تلك في جدة ، والتي تتولى فيها مصر حمايةنظام الحكم السوداني عسكريا على ان تتولى السعودية مسألة التمويل ، كانت اشارة الى ان طاغية السودان قد تعهد في جدة بالضرب « بيد من حديد » في الداخل وتعزيز ركائز حكمه ، واشارة ايضا الى ان السعودية قد وافقت على تجديد ثقتها به وبتعهداته ..

لقد وضع النميري هذه المعاهدة الثلاثية الرجعية في جيبه ضمانة له الى حين ، وقفل عائدا الى الخرطوم ليباشر في مسلسل اعدامات جماعية ليس غريبا عنه ، وهو الذي نكل اعداما وسجنا من قبل ، بحق العشرات من الشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين السودانيين ، ليقدم الدليل الحسي لكفيله في الرياض ، على تصميمه بشن حرب لا هوادة فيها ، ضد المعارضة الديمقراطية والتقدمية السودانية .

ان عدد ضحايا الاعدامات الجماعية فيالسودان منذ عقد المعاهدة الثلاثية ، قد فاق المائة شخص، اضافة الى مئات المعتقلين في السجون الذين يتعرضون للتعذيب والتنكيل . فالطاغية السوداني يدفع ثمن المعاهدة التي وضعت لحماية نظام حكمه الرجعي ، بدماء شعبه . فهو يريد ان يثبت استحقاقه البقاء على رأس هذا النظام واستحقاقه « انفاق » الحكم السعودي « وتضحية » الحكم الساداتي ، من اجل بقائه ذراعا رجعية حديدية في خدمة الاستراتيجية الامبريالية في وطننا العربي ليحاول بها سحق الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان . ولكن فاته انه كلما شدد قبضته كلما جعلها اسهل للبشر من قبل جماهير الشعب التي قد تتحمل القهر لزمن محدد، ولكنها لا يمكن ان تألفه ابدا .

■■